لماذا فشلت أحزاب «الإسلام السياسي» في الوصول للحكم؟

د. شمسان بن عبد الله المناعي

الظاهرة التي لفتت انتباه الكثيرين من المحللين السياسيين في العالم العربي والإسلامي، والتي لا تزال محط تساؤل لهم هي: لماذا فشلت أحزاب (الإسلام السياسي) في الوصول للحكم أو البقاء فيه خلال ما سمي بثورات الربيع العربي؟ كما حدث في مصر خاصة، وفي تونس، وفي ليبيا حيث تحاول الأحزاب التي تنتسب إلى الإسلام العودة بليبيا إلى المربع الأول. ورغم أن ما سمي بالربيع العربي كان فرصة تاريخية لهم للوصول للحكم وذلك لأن هذه الأحزاب تعتبر من أهم مكونات الحياة السياسية في العالم العربي فإنهم فشلوا في ذلك.

إن ما حدث ويحدث في ليبيا الآن لهو أكبر دليل على عدم وضوح الرؤية الدينية والسياسية عند هذه الأحزاب وجهلهم بالهدف الذي يسعون إليه من وراء الوصول للسلطة. ونريد في البداية أن نستبعد مقولة أن الإسلام محارب من قبل البعض، فذلك شيء مفروغ منه، ومن ناحية أخرى حتى لا نضع الشماعة على الغير، قد يكون معرفة الأسباب التي أدت إلى فشل هذه الأحزاب في البقاء في السلطة كما حدث في مصر كأكبر دولة عربية وتونس التي هي من الدول التي تتأصل فيها الحضارة الإسلامية وليبيا واليمن مراجعة مفيدة لهذه الأحزاب لكي تراجع نفسها وتعيد قراءة حساباتها.

أعتقد أن الوصول إلى تفسير موضوعي وعلمي لهذه الظاهرة يفتح لنا المجال أمام مناقشة أزمة (الأحزاب الإسلامية) في الدول العربية والإسلامية خاصة أن الإسلام هو ديننا الذي نحن بحاجة إليه، وليس هو دينهم فقط، أو هو دين مختص بحزب أو طائفة أو فئة معينة. ومن ناحية أخرى في وقت طغت فيه الحياة المادية في مجتمعاتنا على الجانب الروحي، وأصبح الإنسان العربي والمسلم غريبا عن ثقافته العربية والإسلامية، وفي ظل زحف حضارة وثقافة العولمة، نعم نحن بحاجة إليه لأنه يمثل وجودنا وطريقنا في الحياة، لذا وجب التساؤل عن السبب وراء عدم قدرة هذه الأحزاب التي نسبت نفسها للإسلام عن تحقيق هذا الهدف الذي نسعى جميعا إليه؟

أول حقيقة نصادفها ونؤمن بها ولا يختلف عليها أحد منا هي أن الإسلام هو دين صالح لكل زمان ومكان لقوله سبحانه وتعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: 3]. فإذا كان الإسلام كذلك فلماذا لم تستطع (الأحزاب الإسلاموية) تحقيق أي إنجاز للمسلمين في حين أن السابقين المسلمين من مراحل تطور الدولة الإسلامية استطاعوا أن يصلوا بالإسلام إلى أقاصي العالم في الشرق والغرب من دون أن يلجأوا إلى العنف والقتال والإرهاب؟

وثاني سبب أدى إلى فشل الأحزاب والتيارات الإسلاموية تابع من هذه الأحزاب والجماعات نفسها، فقد مكثت ولمدة طويلة في عزلة عن الجماهير العريضة من المسلمين التي تعتنق الإسلام ومن جانب آخر أن الإسلام قد تم تقريبه في الدول العربية والإسلامية في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسنوات كثيرة أثناء خضوع معظم الدول العربية والإسلامية للاستعمار الأوروبي، وانتشار حركات التبشير في هذه الفترة والذي سيطر لأكثر من قرن على هذه الدول حيث غيّر من ثقافتها العربية الإسلامية ونشر الثقافة الأنغلو- سكسونية، وعندما جاءت هذه الحركات الإسلامية أرادت تغيير مجتمعاتها بين ليلة وضحاها ولم تدرك أن تغيير المجتمعات يحتاج لمراحل كثيرة حتى يتم، لقد مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة ثلاث عشرة سنة من حياته لكي يجذر العقيدة الإسلامية في المجتمع المكي فقط، ولم تنزل الأحكام الإسلامية إلا في المدينة المنورة حتى نهاية حياة الرسول صلى عليه وسلم وعندها نزلت الآية {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}، وأيضا لم يتم تنزيل هذه الأحكام دفعة واحدة، إنما تم التنزيل بالتدريج.

السبب الثالث الذي أعاق هذه الأحزاب عن الوصول للحكم هو أن هذه الأحزاب لا تدرك أن الإسلام هو عقيدة أولا وقبل أن يكون شريعة، وبالتالي العمل بالدعوة إلى الإيمان بالله وإصلاح المجتمع وتأصيل قيم الإسلام في المجتمع هو المطلوب أولا، بيد أن أحزاب (الإسلام السياسي) قامت بالقفز على هذه الحقيقة، ووضع العربة قبل الحصان، ومحاولتهم الوصول للحكم مباشرة والاشتغال بالعمل السياسي دون أن يعرفوا الناس بقيم الإسلام الحقيقية، ويعملوا على إحياء الإسلام في قلوب الناس، وأن من يقوم بالدعوة لله عليه أن يكون في مرتبة عالية من الخلق الحسن ويكون قدوة للآخرين، إضافة إلى أن معظم قيادات هذه الأحزاب ليس لديها الخبرة بالعمل السياسي ولا يدركون أن إمام (حاكم) المسلمين يأتي بالبيعة والإجماع، وهم يريدون أن يفرضوا أنفسهم كقيادات على المسلمين بالقوة بيد أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف، وهذا ما يفسر لنا لماذا ظهرت الفتن والحروب ليس في هذا الزمن فقط، إنما منذ وفاة الرسول إلى يومنا هذا.

من هنا نقول: إن على هذه الأحزاب أن تراجع نفسها وتدرك أن التقصير قد يكون فيها وليس في الآخرين.

لقد أساءت بعض (الأحزاب الإسلامية) للإسلام بنشر ثقافة التطرف والتعصب بين الشباب المسلم من خلال الخطاب الديني المتطرف عند بعض الجماعات الإسلامية دون إدراكهم أن الإسلام هو دين تسامح ومحبة، وتجاهل هذه (الأحزاب الإسلامية) لهذه الحقيقة أدى إلى تبنيها القوة والعنف تجاه الآخرين ولسنا هنا بصدد عرض تلك الأحزاب والمنظمات التي تنتسب للإسلام وأعلنت (الجهاد) في العالم كله، فهذا معروف وموثق. لكن نقول: هل تراجع أحزاب (الإسلام السياسي) نفسها وترجع إلى الله؟

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

كيف تسبب المالكي في تصدع العراق؟!

جيمس جيفري

يبدو أن عصر نوري المالكي في العراق قد انتهى. أقول «يبدو» لأنه على الرغم من أنه وفقاً لما ورد في وسائل الإعلام بأن رئيس الوزراء العراقي أبلغ قواته الأكثر ولاءً له بإلغاء حالة الاستعداد التي وُضعوا فيها وقبول نتائج العملية الدستورية، إلا أنه ليس لدى خلفه المفترض، حيدر العبادي، سوى 30 يوماً لتشكيل مجلس وزراء شامل وبرنامج يمكنه أن يفوز بأغلبية مطلقة في البرلمان العراقي الذي يضم 329 عضواً. لذا فإن اللعبة لم تنته بعد، ووفقاً لذلك يستمر المالكي في منصبه إلى أن يفوز حيدر العبادي، أو أي مرشح آخر، بالتصويت البرلماني. ومع ذلك، هناك القليل من الأشخاص المستعدين لأن يطلبوا منه تشكيل حكومة حتى إذا فشل العبادي في مهمته – فقد شهد العراق العديد من الأخطاء أثناء فترة المالكي التي دامت ثماني سنوات، كما أنه أبعد الكثيرين بسبب تكتيكات سياسة الإقصاء والتهميش التي اتبعها وعدم كفاءته (وخاصة في المسائل العسكرية)، فضلاً عن المحسوبية والفساد التي تفشت أثناء فترة حكمه.

ويشكل هذا الأمر تغييراً غير اعتيادي في مجرى الأحداث بالنسبة إلى زعيم حقق أفضل النتائج في انتخابات آذار/مارس 2014، بحصوله على رصيد شخصي شمل 700 ألف صوت، أي أكثر بكثير من أي منافس آخر. فما الذي حدث؟ الجواب المختصر هو سقوط الموصل – ثاني أكبر مدن العراق – بالإضافة إلى ثلث أراضي العراق تقريباً التي تشمل قسم كبير من الأقلية العربية السنية في البلاد، في أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [«داعش»]، وذلك في مواجهة تراجعت فيها عشرات الآلاف من القوات العراقية أمام بضعة آلاف من مقاتلي «داعش» المسلحين بشكل جيد ولكنهم غوغاء جاؤوا من هنا وهناك. أما أبعاد القصة الأكثر عمقاً فتتضمن تحول بقايا تنظيم «القاعدة في العراق» إلى جماعة «داعش» القتالية القوية في الحرب الأهلية السورية.

إلا أنه لا يمكن إلقاء اللوم في كارثة وطنية بهذه الضخامة على قوة خارجية فقط. فالعرب السنة الذين انضموا إلى «الطفرة» التي حدثت في عمليات تنظيم «داعش» وفي عدد مقاتليه فعلوا ذلك لأن المالكي قام بإقصائهم. كما أن الجيش الذي انهار في الموصل كان تحت قيادة جنرالات تم اختيارهم بناءً على ولائهم للمالكي، وليس على كفاءتهم. ويُذكر أن إدارة المالكي للقرارات العسكرية كان ضمن إطار ضيق بسبب خوفه من قيام انقلاب، وتسامحه مع حالات الفساد ولا مبالاته النسبية للوجود العسكري الأمريكي الهادف إلى المساعدة على تدريب الجيش العراقي وتقييمه، جميعها عوامل ساهمت في الفشل الكبير الذي نشهده في الوقت الحالي. ولكن السبب الأساسي هو عدم قدرة المالكي على الثقة بالآخرين وعلى الوصول إلى مجموعات أخرى وتقاسم السلطة حتى في داخل مجتمعه الشيعي. وخلافاً لبعض معاصريه في حزب «الدعوة» الديني الشيعي/الحركة السرية، لم يكن قادراً بتاتاً على التغلب على ميوله التآمرية وفهم الجماعات الأخرى أو تقدير القيم الغربية التي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقها في العراق. وربما هذه مجرد صفات لا تنطبق عليه، بل على مجمل النظام السياسي العراقي الذي كان يقوده.

وللنظر في هذه المسألة الأكثر عمقاً، لا بد من مراجعة أهداف الولايات المتحدة في العراق. فكما استفاض الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو. بوش في التوضيح في كانون الثاني/يناير 2005 في سياق خطابه الافتتاحي في فترة ولايته الثانية، فإن مجمل الهدف الأخلاقي الأمريكي، والوضع الأمني ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يقومان على إرساء الديمقراطية في العالم، بدءاً من الشرق الأوسط. وهناك شكل العراق، بموقعه المركزي وثرواته النفطية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، جائزة بحد ذاته.

لكن العراق، وبعد الانتصار العسكري الأمريكي عام 2003، لم يلتزم بالخطة الديمقراطية الأمريكية كما كانت محددة، حتى مع قيام الآلاف من القوات الأمريكية بدوريات في شوارع البلاد التي كانت تتناثر فيها القمامة. وعلى الرغم من النجاحات المتعددة، مثل الانتصارات على تنظيم «القاعدة» في الفلوجة وعلى «جيش المهدي» الشيعي المتطرف في النجف عام 2004، وانتخابات «الإصبع الأرجواني» عام 2005 واعتماد دستور مستوحى من الغرب، إلا أن المشروع الأمريكي في العراق كان في حالة يرثى لها، بحلول منتصف عام 2006، عندما قامت فرق الموت الشيعية والسنية بدفع البلاد إلى شفا حرب أهلية.

وفي إطار هذا الوضع اليائس، أسفرت الانتخابات العراقية الجديدة إلى قيام لزمة؛ وكل ما استطاع القادة السياسيون العراقيون والحكومة الأمريكية الاتفاق عليه هو ضرورة رحيل إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء العراقي سيء الحظ في ذلك الوقت. ومع مرور الأشهر، وعدم ظهور أي مرشح قوي، اتجه الأمريكيون والعراقيون نحو نوري المالكي، الذي كان في ذلك الوقت عضواً في حزب «الدعوة» وعضواً في البرلمان. وكان هناك قليلون فقط يعرفونه جيداً، لكنه بدا حاسماً وشجاعاً وقادراً على ممارسة السلطة. وهكذا انتخب رئيساً للوزراء قبل منتصف عام 2006.

لم تكن بداية فترتَيْ ولاية المالكي بمثابة كارثة، إذ كان سجله مختلطاً في البداية. فلم يكن محبوباً من أي شخص، وكان لا يثق بأحد سوى بأقرب أتباعه وأفراد أسرته بما يشابه الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون. وقد تصدر العرب السنة والأكراد قائمة أعدائه، وكلاهما ذوي أهمية بالغة بالنسبة إلى النظام الإتحادي في العراق. ومع ذلك، أعرب عن تأييده لزيادة عدد القوات الأمريكية وتجنيد 100 ألف شخص معظمهم من العشائر السنية ليصبحوا أعضاء في «الصحوة»، كما تحدّى رجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر و «جيش المهدي» التابع له الذي تدعمه إيران عام 2008، ومن ثم وافق على تمديد فترة وجود القوات الأمريكية حتى كانون الأول/ديسمبر 2011. وفي تعامله معي ومع مسؤولين أمريكيين آخرين، كان من الصعب الضغط عليه، ولكن كان بالإمكان إقناعه إذا اعتبر أن التعامل مع الولايات المتحدة يصب في مصلحته. وعندما كان يلتزم بالعمل مع واشنطن، كان دائما يحافظ على تلك الالتزامات، وهي سمة هامة في الدبلوماسية.

إلا أن نزعته السلطوية ظهرت في انتخابات عام 2010، عندما نجح تحالف القائمة «العراقية»، المكوّن غالبيته من العرب السنّة بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، في إلحاق الهزيمة بحزب «دولة القانون» برئاسة المالكي. وفي هذا الإطار يزعم الكثيرون أن إدارة الرئيس أوباما دعمت المالكي. وهذا ليس صحيحاً. فالأحزاب الشيعية التي تدعمها إيران والمؤسسة الدينية، كانت مصممة على أن يكون رئيس الوزراء الجديد من القوائم التابعة لها. وكان الشيعة قد حصلوا على نصف مقاعد البرلمان، ومع إضافة الأحزاب الكردية التي تميل أيضاً إلى الشيعة وحصلت على مقاعد تصل إلى حوالي 20 بالمائة من أعضاء البرلمان، كان المالكي خيار الجميع ولم يكن هناك مفر من ذلك.

أثناء فترة ولايته الثانية، بدأت قبضة المالكي السياسية تأخذ بالإضمحلال. فقد كان منافساه، إياد علاوي والزعيم الكردي مسعود بارزاني انتهازيين – بارزاني من خلال حفاظه على خيار الاستقلال تحت الضوء وعلاوي من خلال نكثه بالتزاماته – مما أعطى نوري المالكي الذريعة لاتباع سياسات طائفية. وقد كان تمرد «القاعدة» يتجه نحو الفشل، وكان العراق يكسب 100 مليار دولار من عائدات النفط سنوياً، وبدا وكأنه واحة من الاستقرار في ظل «الربيع العربي». وبعد أن رأى المالكي أنه لا حاجة كبيرة لوجود عسكري أمريكي في البلاد بعد عام 2011، لم يكن متحمساً لمتابعة «اتفاقية وضع القوات»، ورفض الالتزام بالتصويت البرلماني. وبعد أن ترك ليحكم كما يشاء بعد عام 2011، وجه ضربات متكررة إلى زعماء السنة مثل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي، وأخل بتحالفه الذي دام فترة طويلة مع الأكراد حول السياسة النفطية في كردستان، وساعده في ذلك «مبالغة» الأكراد أنفسهم فيما يتعلق بهذه السياسة.

لقد تم سرد القصة التالية من قبل: يتخلى زعيم معزول ومنغمس بنفسه عن حلفائه ويسعى إلى المزيد من السلطة، وينجح بإرادته البحتة إلى أن تقوم قوة خارجية باجتياح كل ما في طريقها قبل أن تبيّن الفساد الكامن في الصميم – وهذا ما يتجلى هنا في سلطة المالكي. ولكن هل يجب أن نلقي اللوم في كل هذا الوضع على المالكي فقط، أو حتى على القادة الأمريكيين الذين يبدو أنهم يدعمون دائما «الرجل غير المناسب»؟ ماذا لو كان هناك عدد قليل من الرجال والنساء «المناسبون» في الشرق الأوسط الكبير؟ ربما تكون أراضيه، سواء العراق... أو أفغانستان، مصر أو غزة ... غير ملائمة لبذور السياسية الغربية؟

إن ذلك ممكن. ولكن في ظل ظروف شبيهة بالأيام المظلمة للحرب الأهلية الأمريكية، ومع هيمنة «الشياطين» على ثلث البلاد، لا يزال العراقيون من كافة الأطياف يحاولون جعل دستورهم الليبرالي الغربي دستوراً فعّالاً. وطالما يحاولون، فمن واجب الولايات المتحدة ومن مصلحتها الوقوف إلى جانبهم. أما واجب المالكي الأخير، إذا كان بإمكانه الإنسحاب بكرامة، فيكمن في إظهاره موقف نادر من نوعه يتجلى في قيام زعيم في الشرق الأوسط بالتنازل عن السلطة بسبب فشله.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»